بيان صحفي

لأبرز مضامين البيان الختامي لبعثة صندوق النقد الدولي لدولة الكويت بشأن مشاورات المادة الرابعة لعام 2024

أصدر بنك الكويت المركزي بيانًا صحفيًا بمناسبة انتهاء مهمة بعثة خبراء صندوق النقد الدولي للبلاد خلال الفترة 24 سبتمبر–8 أكتوبر 2024 في إطار المشاورات الدورية السنوية لعام 2024، بموجب المادة الرابعة لاتفاقية إنشاء الصندوق، حيث تولى بنك الكويت المركزي بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي والجهات المحلية المعنية إنجاز الترتيبات الخاصة بتلك الزيارة بما في ذلك تجميع المعلومات والبيانات وترتيب الاجتماعات مع كبار المسؤولين في الجهات الحكومية وغير الحكومية لمناقشة الأوضاع الاقتصادية والسياسة المالية والسياسة النقدية ومتانة القطاع المصرفي والمالي. وفيما يلي عرض موجز لمحتويات البيان.

فعلى صعيد **أداء الاقتصاد المحلي**، أشار خبراء صندوق النقد الدولي إلى تباطؤ مسار التعافي الاقتصادي خلال عام 2023، وحسب تقديراتهم سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انكماشًا بنسبة 3.6% (انكماش القطاع النفطي بنسبة 4.3%، وانكماش القطاعات غير النفطية بنسبة 1.0%) في عام 2023. وجاء هذا الانكماش مدفوعًا بشكل أساسي بانخفاض أسعار النفط وكميات إنتاجه وتراجع النشاط الصناعي في قطاعات تكرير النفط. ومن المتوقع أيضًا انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3.2% في عام 2024 بسبب تخفيض إضافي في الإنتاج النفطي في إطار قرار (أوبك+). كما يتوقع خبراء الصندوق استمرار التعافي الأولي للقطاعات غير النفطية لتسجل نموًا بنحو 1.3% في عام 2024 على الرغم من إجراءات ضبط أوضاع المالية العامة.

وفيما يتعلّق **بمستويات الأسعار المحلية**، شهد معدل التضخم السنوي لدولة الكويت تراجعًا ليصل إلى نحو 3.6% في عام 2023 نتيجة لانخفاض كل من التضخم الأساسي وأسعار المواد الغذائية. وفي الفترة الأخيرة، تراجع معدل التضخم السنوي بشكلٍ كبير ليبلغ نحو 2.9% في أغسطس 2024،

نتيجة لانخفاض الأسعار في مجموعات الإسكان والنقل. ومن المتوقع مواصلة معدلات التضخم السنوية انخفاضها لتصل إلى 3% في عام 2024 مع تراجع الضغوط على الطلب وانخفاض أسعار المواد الغذائية المستوردة.

وفي شأن **الموازين الداخلية والخارجية** لدولة الكويت، أشار خبراء الصندوق إلى أن هذه الموازين تراجعت خلال العام الماضي نتيجة انخفاض أسعار النفط وكميات إنتاجه. حيث تحول رصيد الموازنة من فائض مالي بنسبة 11.7% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2023/22 إلى عجز بنسبة 3.1% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2024/23. ويعزى ذلك بشكلٍ رئيسي إلى انخفاض الإيرادات النفطية بنسبة 5.8% من الناتج المحلي الإجمالي مدفوعًا بانخفاض أسعار النفط وكميات إنتاجه. وذلك مع زيادة الإنفاق الجاري بنسبة 9.7% من الناتج المحلي الإجمالي، وتُشكّل فاتورة أجور القطاع العام والدعوم الحكومية نحو 5.7% و3.4% من الناتج المحلي الإجمالي على الترتيب. وتماشيًا مع ذلك، تقلص الفائض في الحساب الجاري ليبلغ نحو 31.4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023، وذلك مع انخفاض فائض الميزان التجاري للسلع والخدمات بنسبة 10.3% من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية وكميات إنتاجه، وهو ما تم تعويضه بزيادة فائض ميزان الدخل بنسبة 7.4% من الناتج المحلي الإجمالي.

ومن جانب **مؤشرات السلامة المالية للبنوك الكويتية**، أشار خبراء الصندوق إلى متانة وقوة القطاع المصرفي الكويتي نظرًا للمتطلبات الرقابية الحصيفة لبنك الكويت المركزي في عمليات الإقراض وبناء المخصصات الكافية لها. ووفقًا لنتائج اختبارات الضغط التي أجراها البنك المركزي، تجاوزت نسب السيولة والرسملة للقطاع المصرفي الحد الأدنى لمتطلبات بازل (3)، مع بقاء معدلات القروض غير المنتظمة منخفضة. وأشاد خبراء الصندوق بحصافة بنك الكويت المركزي في احتواء وإدارة المخاطر النظامية. وأشاروا إلى أن تباطؤ الائتمان الناجم عن الجائحة قد بدأ في التراجع تدريجيًا. وأشار الخبراء إلى أن موقف البنك المركزي على صعيد السياسة التحوطية الكلية كان مناسبًا نظرًا لاحتواء المخاطر النظامية ونمو الائتمان الضعيف.

أما بخصوص **السياسات النقدية والمالية للمحافظة على الاستقرار المالي الكلي**، فقد أشار خبراء الصندوق إلى أن نظام سعر صرف الدينار الكويتي المربوط بسلة "غير معلنة" من العملات يعتبر ركيزة ملائمة للسياسة النقدية، مؤكدين مساهمة هذا النظام في بقاء التضخم منخفضًا ومستقرًا لسنوات عديدة، ويتطلب الحفاظ على هذا السجل الناجح للسياسة النقدية المحافظة على استقلالية البنك المركزي. وأشار الخبراء إلى أن موقف بنك الكويت المركزي على صعيد تقييد السياسة النقدية كان ملائمًا للأوضاع الاقتصادية المحلية، كما أشاروا إلى أن نظام سعر الصرف يوفّر مرونة نسبية للسياسة النقدية، حيث يتماشى سعر الفائدة الحالي مع احتواء معدلات التضخم واستقرار الناتج للقطاعات غير النفطية.

وعلى صعيد **المخاطر المرتبطة بالتوقعات الاقتصادية**، أشار خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن الاقتصاد الكويتي معرض بشدة لمجموعة متنوعة من المخاطر العالمية بسبب اعتماده على النفط، خاصة فيما يتعلق بتقلبات أسعار السلع الأساسية، وتغيّرات النمو العالمي، وتفاقم الصراعات الإقليمية. وتنتقل تلك المخاطر إلى الاقتصاد بشكل أساسي من خلال تأثيرها على أسعار النفط وكميات إنتاجه. وترتبط المخاطر المحلية بشكل أساسي بمدى تنفيذ الإصلاحات المالية والهيكلية. وتعد تلك الإصلاحات ضرورية لتنويع الاقتصاد بعيدًا عن النفط، مما يعزز من مرونته ويحفز الاستثمار الخاص.

وفيما يتعلّق **بالإصلاحات المالية**، أشار خبراء الصندوق إلى أن السلطات الكويتية تتطلع إلى تنفيذ إصلاحات لدعم التحول إلى اقتصاد ديناميكي ومتنوع، ولتحقيق ذلك الهدف هناك حاجة إلى ضبط أوضاع المالية العامة بشكل كبير على جانب الإنفاق العام وجانب الإيرادات غير النفطية، وأشاروا إلى أن الحد من الإنفاق الجاري يتطلّب ترشيد فاتورة أجور القطاع العام، والتخلّص التدريجي من الدعم الكبير للطاقة والاستعاضة عنه بدعم موجه إلى الفئات الأضعف. ولزيادة الإيرادات غير النفطية، يجب إدخال ضريبة القيمة المضافة وضريبة السلع الانتقائية. بالإضافة إلى ذلك، رحّبت البعثة بخطة الحكومة لتوسيع ضريبة دخل الشركات لتشمل جميع الشركات المحلية الكبرى. وأشارت البعثة إلى أن وجود إطار متوسط الأجل للمالية العامة وللاقتصاد الكلي من شأنه أن يعزز قدرة الحكومة على تحليل السياسة المالية والتنبؤ بها. بما في ذلك وضع إطار للقواعد المالية مع تحديد سقف للدين العام

وهدف لرصيد الموازنة العامة للقطاعات غير النفطية. كما يتعين تيسير تمويل المالية العامة من خلال إصدار قانون للسيولة والتمويل الحكومي على وجه السرعة.

وفيما يتصل **بتحديات سوق العمل**، أشار خبراء الصندوق إلى أن تعزيز التنويع الاقتصادي يتطلب إجراء إصلاحات كبرى في سوق العمل، ولتشجيع الكويتيين على البحث عن عمل في القطاع الخاص، ينبغي أن تكون التعويضات وظروف العمل أكثر انسجامًا بين القطاعين العام والخاص، ومن شأن تحسين جودة التعليم ومواءمته مع احتياجات القطاع الخاص أن يرفع الإنتاجية ويدعم التنويع الاقتصادي.

ومن ناحية **تقييم النظام الإحصائي لدولة الكويت**، أكّد خبراء الصندوق على أهمية توافر البيانات الإحصائية وعدم تأخر صدورها في عملية صنع وتحليل السياسات. حيث أشاروا إلى تأخر صدور بيانات الحسابات القومية حسب الإنفاق لعام 2023، ودعا خبراء الصندوق السلطات الكويتية لدعم جهود الإدارة المركزية للإحصاء بشكل عاجل لتعزيز قدرتها واستئناف المسح السنوي للمنشآت. كما دعا خبراء الصندوق إلى تحسين إحصاءات المالية الحكومية وتحسين إحصاءات وضع الاستثمار الدولي (IIP).

2024/10/10